السويط يسأل وزير الإسكان عن عدد الطلبات التي لاتزال على قائمة الانتظار

ثامر السويط

وجه النائب ثامر السويط سؤالا إلى وزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني شايع الشايع، نص على ما يلي: نصت المادة «17» من القانون رقم «47» لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية على أن: «تلتزم المؤسسة بتوفير الرعاية السكنية لمستحقيها في مدة لا تجاوز خمس سنوات من تاريخ تسجيل طلب الحصول على هذه الرعاية...».

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – كم يبلغ عدد طلبات الإسكان التي ما زالت على قائمة الانتظار لدى المؤسسة العامة للرعاية السكنية؟ مع بيان عدد الطلبات المقدمة منذ عام 2016 حتى تاريخ ورود هذا السؤال لكل عام على حدة.

2 – كم يبلغ عدد القسائم والوحدات السكنية التي سلمت للمواطنين منذ عام 2016 حتى تاريخ ورود هذا السؤال لكل عام على حدة.

3 – كم يبلغ عدد المشاريع الإسكانية التي تعاقدتم عليها منذ عام 2016 حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ مع تزويدي بصورة ضوئية من العقود، وبيان نسبة إنجاز كل عقد على حدة.

4 – هل يوجد تأخير أو عدم التزام في تنفيذ بنود العقد من المقاولين المتعاقد معهم لإنجاز المشاريع الإسكانية وذلك منذ عام 2016 حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما الإجراءات المتخذة حيال ذلك؟ مع بيان حجم الأضرار الناتجة عن عدم الالتزام ببنود العقد المبرم.

5 – هل توجد مشاريع إسكانية متعثرة أو متوقفة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما الأسباب التي أدت إلى ذلك؟ مع بيان الإجراءات المتخذة حيال توقف هذه المشاريع.

6– كم قيمة الميزانية المخصصة للمؤسسة منذ عام 2016 حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ مع بيان قيمة ما صرف في المشاريع الإسكانية لكل عام على حدة.

7 – هل توجد عوائق أدت إلى ضعف التنسيق مع الوزارات المنوط بها توفير الخدمات للمناطق الإسكانية الجديدة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما أسباب هذه العوائق؟ وما الإجراءات المتخذة حيالها؟ وإذا كانت الإجابة النفي، فيرجى تزويدي بالمستندات الدالة على ذلك.

8 – هل توجد عوائق في إنجاز مشروع مدينة جنوب سعد العبدالله؟ وأين وصلت مراحل هذا المشروع؟ مع بيان الشركات المتعاقد معها لتنفيذ المشروع والميزانية الموضوعة له وتاريخ التشغيل الفعلي لذلك المشروع.

المطيري يوجه سؤالا إلى وزير البلدية عن الحيازات الزراعية

وجه النائب د. صالح المطيري سؤالا برلمانيا إلى وزير الدولة لشؤون البلدية وزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني شايع الشايع، عن عدد الحيازات الزراعية الممنوحة من تاريخ 2021/1/1 ، مع بيان أسماء الجهات الممنوح لها المزارع .

ونص السؤال على ما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – كشف بعدد الخيارات الزراعية الممنوحة من تاريخ 2021/1/1 حتى تاريخ ورود هذا السؤال، مع بيان أسماء الجهات الممنوح لها المزارع سواء كانت أفرادا أو شركات، والمواقع وصورة ضوئية من التراخيص.

2 – ما الأسس الفنية والشروط الواجب توافرها للحصول على حيازة زراعية؟

3 – كشف بعدد الطلبات المقدمة للحصول على الحيازة الزراعية من تاريخ 2021/1/1، مع بيان أسماء مقدمي الطلبات سواء كانوا أفرادا أو شركات، وصورة ضوئية من الطلبات.

صالح المطيري

دعوا إلى إعادة ترتيب الأوراق وحذروا من «تطور الأحداث إلى ما لا يحمد عقباه»

نواب : صفحة استجواب رئيس الوزراء لن تطوى .. وهناك من يتعمد إسقاط هيبة المجلس

مهلهل المضف للخالد :«قص الحق من نفسك وقدم استقالتك»

ما حدث في جلسة 30 مارس «جريمة سياسية بامتياز» وكل من شارك في تأجيل استجوابات رئيس الوزراء مساهم فيها

مهلهل المضف

مرزوق الخليفة

الخليفة : أقول لرئيسي السلطتين والله لن تنعما بأي جلسة ما لم تتنحيا عن منصبيكما

9 نواب لم يتم النداء على أسمائهم رغم تواجدهم في القاعة أثناء التصويت على إلغاء قرار تأجيل الاستجوابات

هناك من يتعمد إسقاط هيبة المجلس ونوابه عبر استفزاز واعتداء لفظي وجسدي وهذا لن يزيد النواب إلا هيبة في أعين الناس

طالب نواب بإعادة ترتيب الأوراق وتفادي الأخطاء التي وقعت في الأداء بين السلطتين خلال الفترة الماضية، ودعوا سمو رئيس مجلس الوزراء إلى صعود المنصة، وتفنيد محاور الاستجوابات التي أدوات بعينها من داخل الدستور».

واعتبر أن «هؤلاء مازالوا يعيشون بنظرية الدولة العشائرية ولا يعتقدون أن هذا المشروع يمكن أن يستمر وأن تتحقق في يوم من الأيام المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار السياسي».

وقال المضف إن « من يدفع بهذا الاتجاه هو من يشوه صورة الديمقراطية وليس من يسعى إلى تحقيق مشروع الدولة الديمقراطية المدنية الدستورية»، مضيفا «هم باعتقادهم أن هذه الأحداث ستمنع تحقيق النظام البرلماني، وأنا أؤكد أن هذه الأحداث ستقصر زمن تحقيق النظام البرلماني وأن الحكومة البرلمانية هي من ستسود في النهاية».

وأعرب عن أسفه «لوجود تعمد واضح لإسقاط هيبة المجلس وهيبة الأعضاء، خصوصا عندما نرى أن هناك استفزازا واعتداء لفظيا وجسديا على أعضاء مجلس الأمة من قبل بعض الموظفين بهدف إسقاط هيبتهم»، مؤكدا أن «هذا الأمر لن يزيد أعضاء مجلس الأمة إلا هيبة في عيون الناس والشعب الكويتي».

واعتبر أن ما حصل في جلسة 30 مارس الماضي «جريمة سياسية بامتياز، وكل من شارك وحضر وشهد هذه الجلسة مشارك بها»، مستغربا كيفية الموافقة على قرار يحصن رئيس الوزراء من استجوابات مقدمة له وأخرى مستقبلية لم تقدم بعد.

وقال «إن هذه الأمور لا تحصل حتى في الدول أحادية الحكم أو الحزب، وإذا كان هناك تأجيل حدث في السابق لاستجواب فهذه لم تكن سنة حميدة بل سنة سيئة، والآن أصبحت هناك سنة جديدة بتأجيل الاستجوابات التي ستقدم مستقبلا وحماية رئيس الوزراء من هذه الاستجوابات لعدم امتلاكه أغلبية حقيقية داخل البرلمان».

وأكد أن «أغلبية رئيس الوزراء مزيفة لأن ثلثي أعضاء المجلس ضد التعاون معه ويؤيدون طرح الثقة به، معتبرا أن «استغلال رئيس الوزراء أصوات الحكومة وأقلية من النواب لتمرير قرار غير دستوري بمثابة كارثة كبرى».

وشدد على أن «تأجيل الاستجوابات بهذه الطريقة إجراء غير موجود لا في دستور ولا نصوص قانون ولا في المنطق ولا العقل».

أضاف : «كان المفترض على رئيس مجلس الأمة بحكم موقعه، وكونه هو السد المنيع لأي انتقاص من الحقوق الدستورية والديمقراطية والسياسية لأعضاء مجلس الأمة، أن يرفض تسلم طلب رئيس الوزراء وأن يبلغ رئيس الوزراء أن طلبه غير دستوري ولن يشارك به».

ورفض المضف توجيه اللوم إلى النواب الذين شاركوا بهذا الأمر، لأن الشعب الكويتي هو الذي يراقب ويحاسب نوابه، قائلا : « اللوم على أعضاء مجلس الوزراء الذين شاركوا في هذا الأمر، فهم بسبب حمايتهم لرئيس الوزراء أصبحت ظهورهم مكشوفة لمجلس الأمة».

أضاف : «إن الوزراء أصبحوا كالمسبحة سيسقطون واحدا تلو الآخر ولن يحميهم أحد، إلا إذا كان أعضاء مجلس الوزراء لديهم يقين أن هذه الصفحة من المشهد السياسي لن تطوى وصفحة استجوابات الرئيس لن تطوى ولن تمر».

وتابع المضف «أنا سأشاركهم بهذا اليقين، وأؤكد أن المشهد السياسي واستجوابات رئيس الوزراء لن تمر والصفحة لن تطوى، وسنصر على أن رئيس الوزراء يجب أن يصعد المنصة ويواجه النواب المستجوبين ويبين للشعب الكويتي من الذي معه الحق».

ووجه المضف في ختام تصريحه رسالة الى الشيخ صباح الخالد بالقول : « هذه نصيحة لك، لا تكن سببا في تطور الأحداث إلى ما لا يحمد عقباه، قص الحق من نفسك وقدم استقالتك»

من ناحيته طالب النائب مرزوق الخليفة رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد بالتنحي عن منصبيهما ، وقال : «أقول لرئيسي السلطتين والله لن تنعما بأي جلسة ما لم تتنحيا عن منصبيكما»

أضاف الخليفة : إن تسعة نواب لم يتم النداء على أسمائهم رغم تواجدهم في القاعة، أثناء التصويت على إلغاء قرار تأجيل الاستجوابات، وهذا تزوير.

في اليوم الأول من فتح الباب للتسجيل للانتخابات التكميلية عن المقعد الذي خلا بإبطال عضوية الداهوم

4 مرشحين يقدمون أوراق ترشحهم عن الدائرة الخامسة .. والاقتراع السبت 22 مايو

المرشحون الأربعة هم : بكر الرشيدي وحماد الدوسري وخالد المرداس ونهار العتيبي

الهاجري:تطبيق جميع الاشتراطات التي وضعتها السلطات الصحية حفاظاً على سلامة الجميع

تقدم أربعة مرشحين أمس بأوراق ترشحهم إلى الإدارة العامة للانتخابات، لتسجيل أسمائهم للترشح للانتخابات التكميلية المزمع إجراؤها يوم 20 مايو 2021 في الدائرة الانتخابية الخامسة، لاختيار عضو بعد شغور مقعد النائب المبطلة عضويته بحكم المحكمة الدستورية بدر الداهوم.

وأسماء المرشحين الذين سجلوا في اليوم الأول هم بكر بادي الرشيدي، وحماد مناحي الدوسري، وخالد عبد العزيز المرداس العجمي، ونهار مطلق العتيبي.

وقال مدير إدارة شؤون الانتخابات في وزارة الداخلية العقيد حقوقي د.أحمد الهاجري، إن إدارة شؤون الانتخابات استقبلت 4 مرشحين منذ الساعة العاشرة وحتى الـ 12.30، في اليوم الأول لفتح باب التسجيل للانتخابات التكميلية 2021، في الدائرة الخامسة، لاختيار مرشح لمقعد واحد فقط.

وأكد الهاجري أن الإدارة حرصت على تطبيق جميع الاشتراطات الصحية، التي وضعتها السلطات الصحية، والالتزام بالتعليمات للحفاظ على سلامة المرشحين والموظفين .

أضاف أن الإدارة أكملت كل الاستعدادات الخاصة بعملية تسجيل المرشحين في الانتخابات التكميلية، على المقعد الشاغر، موضحاً أن يوم الاقتراع سيكون يوم السبت الموافق 22 مايو المقبل.

وكانت إدارة شؤون الانتخابات قد أعلنت أن باب الترشح، في الانتخابات التكميلية عن الدائرة الانتخابية الخامسة، سيستمر حتى نهاية الدوام الرسمي ليوم السبت الموافق 24 أبريل الجاري.

وأوضحت الادارة العامة للعلاقات والاعلام الامني بالوزارة في بيان صحفي، أن هذا الإعلان يأتي وفقا لأحكام القانون رقم «35 لسنة 1962»، بشأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة والقوانين المعدلة لهأضافت أنه يأتي كذلك بناء على القرار الوزاري رقم «206 لسنة 2021»، بشأن دعوة الناخبين إلى الانتخابات التكميلية لعضوية مجلس الأمة في الدائرة الانتخابية «الخامسة»، والمنشور في الجريدة الرسمية «الكويت اليوم» ملحق «2» العدد رقم «1530» الصادر أمس الأول.

التزام تام بالاشتراطات الصحية لدى تسجيل المرشحين